متخصصون: نعاني مشكلات اقتصادية وبيئية

الصيد الجائر في الأهوار يهدد الثروة السمكية بالانقراض

□ بغداد / علي الكاتب

استخدام الطرق التقليدية بالصيد يحمي الثروة السمكية من الانقراض

تعد ظاهرة الصيد الجائر في مناطق الأهوار حالياً من المشكلات والكوارث التي تهدد الثروة السمكية في هذه المناطق ، لاسيما الصيد باستخدام الصعقة الكهربائية ، التي لا تهدد الحياة البيئية للأسماك فحسب بل لها مخاطر على حياة الأحياء المائية في الأهوار التي تعد بمجملها منظومة حياتية لها فوائد اقتصادية وحياتية كبيرة للمواطنين والطبيعة في آن واحد.يقول التدريسي في جامعة بغداد الدكتور علي فالح الربيعي لـ (المدى) : إن من أهم الحلول الناجعة لهذه الظاهرة هو تطبيق قانون تنظيم الصيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها بالرقم (٤٨) لسنة ١٩٧٦ ، والذي لا يزال ساري المفعول لحد الآن، وكذلك حظر بيع المواد السامة والمبيدات، حيث لا يتم صرفها الا بعد استحصال موافقة وزارة الزراعة أو من اللجان التي تتشكل بالتعاون مع المحافظات ومجالس المحافظات المعنية والدوائر الأمنية والمديريات الزراعية والبيطرية والثروة السمكية، مع تفعيل دور شرطة البيئة – الطرف المعني بشكل رئيس بالمشكلة.

وأضاف: يجب ان تشكل لجان حماية مكونة من دوائر الزراعة والصحة والجهات الأمنية مدعومة من قبل الوحدات الإدارية بالنسبة للأقضية والنواحي ، والاستعانة بالوحدات العسكرية الموجودة على ضفاف الأهوار وإصدار تعليمات من جهاتها العليا بمتابعة موضوع الصيد وفقا للمقررات الجديدة، ومنح إجازات صيد للصيادين وتوقيع تعهدات بالصيد وفقا للقانون. ولفت الى أهمية منع صيد الأسماك دون حجم (٣٠ سم) فقط من أنواع (الخشني أو الشوكي)، ومنع صيد الأسماك خلال أشهر التكاثر حتى من قبل المجازين، كما من الممكن التعاون مع شبكة الحماية الاجتماعية لضم المستفيدين من الصيد إليها كإعالة مادية مؤقتة أو التنسيق مع دائرة الرعاية الاجتماعية.

فيما قالت عضو الجمعية العراقية لإحياء وتطوير الأهوار زينب الحسيني لـ (المدى): إن الجمعية نفذت برنامجا لمعالجة مشكلة الصيد الجائر في مناطق الأهوار ومصادرها، ابتداءً من محافظة ميسان ولمدة خمسة وثلاثين يوماً، حيث تضمن البرنامج ندوات تثقيفية وجولات ميدانية على عموم مناطق الصيد ولقاءات مباشرة مع الصيادين لشرح تأثير الصيد غير الشرعي وغير القانوني في الثروة السمكية والإنسان على حد سواء مع التنبيه لحدوث كارثة بيئية واقتصادية للثروة التي أخذت تستشري في مناطق الأهوار.

وأضافت ان ذلك تمخض عنه تشكيل لجنة من الجهات المعنية برئاسة الجمعية لتقوم بدور المحاور مع مجالس المحافظات التي توجد فيها الأهوار لوضع الحلول الناجعة لهذه المشكلة وهذه اللجنة تطوعية مهمتها الحفاظ على ثروة الأهوار وما تحتويه من موارد وثروات اقتصادية كبيرة.

وأكدت أن طريقة الصعقة الكهربائية في الصيد لها تأثيرات خطرة في الأحياء المائية ، حيث لا يمكن توجيهها باتجاه خاص بل توجه إلى الأحياء المائية بكل أحجامها وأنواعها، فيما التي يتم جمعها بالصعقة الكهربائية هي اسماك صغيرة لا تزال في دور النمو خلافا للقانون والأعراف، حيث تعد كارثة كبرى ومساهمة فاعلة في تدمير الاقتصاد الوطني.

إضافة الى أن الأسماك المصعوقة والتي تفلت من شبكة الصياد تصاب بالعقم على مستوى التكاثر والنمو حيث أنها لا تستطيع النمو بعد الصعقة الكهربائية وفي حال إن كانت كبيرة ومهيأة للتكاثر فان بيوضها لا يمكن أن تلقح وغالبا ما تموت في بطن السمكة وتطرح على شكل دم، أي يعني الصيد بهذه الطريقة يقطع تماما نسل السمكة المصابة.

وأشارت الى ان تدمير الكائنات الأخرى مثل البكتيريا التي تعيش على سيقان القصب وبين النباتات الطبيعية الأخرى والتي يمكن إحصاؤها بأكثر من (١٥٠) نوعا يعيش قسم منها في الأنهر الجارية وآخر في الأهوار التي تستخدم الجراثيم في تمثيلها الغذائي وتطرح الأوكسجين المذاب بالماء والذي يساهم في تحسين نوعية المياه الواردة من المصادر والتي تمر بمياه الصرف الصحي، التي تكون جزءا منها أو المياه شبه الراكدة أو بطيئة الحركة كمياه الأهوار ، والصعقة الكهربائية تفجر البكتيريا المذكورة وتقضي تماما على حالة ايجابية وموازنة جيولوجية موجودة للوقاية.كما لا يؤثر الصيد بالكهرباء في الأحياء المائية المتحركة فقط بل له تأثير كبير في النباتات الأصلية التي تعيش بالمياه وتتحول إلى أحراش أو تكون ضعيفة النمو والزهو نتيجة لتاين جزئيات الماء أثناء عملية الكهربة – وبحسب قولها – فانه من الصعوبة معرفة ضآلة المياه ومستوى رداءته خصوصا في مناطق الأهوار كونها الأقل حركة وفقا لمستويات التصريف وهذا النوع من الصيد يشكل جزءاً من مشكلة ضحالة المياه.

من جانبه قال الخبير الزراعي كريم صبار لـ (المدى): إن هناك تأثيرات كبيرة للسموم المستخدمة في الصيد كالقتل الجماعي للكائنات الحية الموجودة في المنطقة المسمومة من اسماك وأحياء أخرى كالديدان التي تعيش عليها الأسماك إضافة إلى الأنواع المختلفة من الزواحف والحيتان والطيور، فضلا عن ان امتداد استخدام السموم للصيد في نهر دجلة والأنهر الفرعية الأخرى في الآونة الأخيرة يعد مشكلة كبيرة أخرى يتعرض لها الإنسان والحيوان الذي يستخدم المياه المسمومة للشرب.

واضاف صبار أن للسموم تأثيرات سلبية في الكائنات الحية والنباتات الأصلية والنباتات الطافية خلال عملية الصعقة الكهربائية ، وكذلك يتأثر حيوان الجاموس بالمناطق المسمومة حيث يمتنع الحيوان من دخول المنطقة المصابة بالسم.

وتابع أننا نقف أمام مشكلة اقتصادية وبيئية كبيرة، مكتوفي الأيدي، وكأننا نعيش في كوكب آخر ولا تحيط بنا جملة من المشكلات كالقضاء التام على الثروة السمكية في الجنوب التي تعد الشريان المهم في الاقتصاد الوطني، والقضاء على الأسماك الأصلية التي تعد ثروة العراق التاريخية مثل اسماك القطان والبني والشبوط .

وبيّن وجود مخاطر أخرى كالدمار البشري، حيث أن أوكسيد الزئبق المستخدم في الصيد يساهم في قتل الإنسان بشكل مفاجئ والسموم الأخرى تساهم في انتشار أمراض السرطان التي انتشرت مؤخرا في المناطق السكنية القريبة من الأهوار، ورداءة المستوى البيئي في مناطق الأهوار بشكل ملحوظ، والتي من الممكن التأكد منها خلال متابعة الفحوصات نصف الشهرية والشهرية لمياه دوائر البيئة ومركز انعاش الاهوار، والتأثير السلبي في مياه الشرب نتيجة للسموم المستخدمة في دجلة وفروعها، وتقليل مناطق الرعي للجاموس الذي يهرب مبتعدا عن المناطق المسمومة وهذا يؤثر سلبا في مستوى الثروة الحيوانية في الأهوار كذلك الطيور، فضلا عن التأثير السلبي في النباتات الأصلية في المناطق المائية.

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

قلق البنى التحتية

للعراق قدرة كامنة على الاقتراض أو تحمل دين إضافي قد يساوي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ (١٤٠ مليار دولار للعام ٢٠١٢) هذا الموقف من الناحية النقدية. في حين لا تزيد مبالغ العقود المشمولة على (٣٧ مليار دولار) لم تبتعد كثيراً عما ورد في أحكام المادة ٣ من مشروع قانون البنى التحتية. وهذا يغطي القلق من إغراق العراق بالدين كما أغرقه الذين من قبلهم .

والقلق الثاني هو الآتي من ذريعة الفساد، ولا شك أن المدعين بهذه الحجة هم أطراف أساسيين في البرلمان والوزارة، أي شركاء أمنياً واقتصادياً بالحق والباطل من الذي تجلى أثناء وجودهم على

الساحة السياسية رسميا وقانونيا وحتى شرعيا. وبذلك يكون الفساد أمر تدور أحداثه بين الشركاء ولا حق لشريك أن يدعي عكس ذلك . الا إذا تشخصنت القضية، فهذا أمر آخر لا علاقة له بالفساد أو البنى التحتية ويعمل خلف كواليس معلومة امتداداتها.

وبما أن الفساد له عوامل موضوعية تخلف أسباباً ذاتية وتروجها مثل الإرهاب وكأي ظاهرة أخرى .

فهناك وسائل كثيرة أولها الإسلامية منها، والشركاء أعلم بذلك بموجب الآية الكريمة (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

أما موضوعياً فإن الخبرات الأجنبية في المحاسبة الدولية والحوكمة وضعت بناء على تجارب مماثلة لتجربتنا يمكن تفعيلها أن صدقت النوايا .

وهذه التجارب لا بد أنها نشأت عموماً في مجتمعات رأسمالية ، فهل دستورنا يتيح ذلك بحيث تتضح الصورة أكثر لاقتصاد غير شمولي ويعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية وآليات السوق ويعمل على جذب الاستثمارات؟

وهذا يدخل في باب الجانب الذاتي أي أن قادة الكتل يستطيعون بحكم تحكمهم بالبرلمان أن يكيفوا الدستور ليكون الضوء الأخضر للبناء والإعمار والاستثمار بنفس جديد.

كما إن البنى التحتية لا تحتاج لمسوغات لتقدير حاجتنا إليها، إذ بدونها لا يمكن أن يتم بناء مشروع حقيقي في إمكانات لا تزال متواضعة إدارياً وفنياً ومالياً وحتى السياسة الخارجية التي ما زالت تراوح في خانة الفصل السابع الذي أصبح عنصر كلفة لأي مستثمر أجنبي سموها (كلفة العراق) قد تصل أحياناً نسبة (٤٠.٣٥ ٪) من كلفة تنفيذ المقاولة .

وهكذا إلى برنامج التصحر الذي أصبح مهدداً فعلياً بفعل الإمكانات الضعيفة مالياً وإدارياً ودبلوماسياً إذ ما زلنا نراوح ونساوم ونقايض في خانة الحصة المائية لدجلة والفرات وروافدهما. وهكذا الأبنية المدرسية ومشكلة السكن المتفاقمة المتزايدة مع المدارس وبما أن مؤشرات الميزانية الحالية والقادمة لا توفر ما يغطي البنى التحتية بحيث ما زالت قرانا وأريافنا بدون ماء وكهرباء في الكثير منها . وهذا يكفي للقول بأن الميزانية التقليدية لا يمكن بكل الأحوال أن تحسم تراكمات ثلث قرن من التراجع والتفاقم بفعل الحروب والحصار والإرهاب والفساد.

فالذرائع كثيرة ولكنها تتهافت عندما تكون بين (أما وأما) من خلال مواقف غير معلنة وهي معروفة لكي يتم حسم البنى التحتية لا بد من تمرير صفقة مقابلة. تكون مقبولة في حالتين؛ أن المقابلة مكملة لانجاز متطلبات قانون البنى التحتية، أو أن الصفقة تكون مشروعة فقط في حالة أن القانون ثانوي جداً يمكن طرح بدائله. أما هذا القانون فليس ثانوياً أن لم يكن مصيرياً.

كما أن الطرف المناكف لم يقدم بديلاً مقابلة أو ملاحظات مطروحة للنقاش

خارج الحدود

اليمن

720 مليون دولار خسائر التزوير

كشفت مصادر اقتصادية في صنعاء أن اليمن يخسر ٩٠٪ من الرسوم الجمركية الحقيقة في الموانئ اليمنية، جراء قيام عدد من التجار والمخلصين الجمركيين بتزوير فواتير الشراء للسلع والمنتجات المستوردة من الخارج.

وأوضح مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أنه يمتلك وثائق تثبت تورط كثير من التجار والمخلصين الجمركيين بتزوير وثائق الشراء للسلع والمنتجات المستوردة، حيث يتم تسعير تلك السلع والمنتجات بقيمة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمتها الحقيقة للتحايل على الرسوم الجمركية والضريبية.

وبقياس حجم إيرادات الجمارك خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن المتوسط السنوي لهذه الإيرادات يبلغ ١٦٠ مليار ريال (٨٠٠ مليون دولار) الأمر الذي يعني أن ما يخسره البلد سنوياً من الرسوم الجمركية بسبب التزوير والفساد يعادل نحو ٧٢٠ مليون دولار.

وفي تصريح لـ"العربية.نت" قال رئيس المركز مصطفى نصر: إن الوثائق تكشف أن مصلحة الجمارك تقوم بإدخال المنتجات والسلع بأسعار غير حقيقة ولا تتطابق مع محاضر أسعار السلع والمنتجات التي تقرها المصلحة سنوياً.وأوضح نصر أن الوثائق التي بحوزة المركز تثبت أن قيادة مصلحة الجمارك تتواطأ مع عملية التزوير، حيث إنها تقوم بشرعنة تلك العمليات من خلال إعداد محاضر في القيمة على أساس الحاوية بغض النظر عن الكمية ونوعيتها التي تورد بداخلها.

ويشير رئيس المركز، الذي يعد من أهم المراكز البحثية الاقتصادية، إلى أنه على سبيل المثال يتم احتساب سعر الحاوية من قطع الغيار الداخلية بمبلغ ٣١٥٠٠ دولار، بغض النظر عن صنف تلك القطع، التي تتجاوز أسعارها تلك الأرقام بمبالغ كبيرة.

فنزويلا

الوقود أرخص من المياه المعبأة

في فنزويلا ليس هناك فارق إذا كانت سيارتك تستهلك ستة لترات أو ثلاثين لترا من البنزين لكل ١٠٠ كيلومتر لأن الدولة تنفق مليارات الدولارات لدعم الوقود، وهي تتميز عن أي دولة أخرى في العالم بأن الوقود أرخص فيها من المياه. ولم يفهم سائق الدراجة النارية التاكسي، الذي يقضي حتى عشر ساعات يوميا وسط الفوضى المرورية في شوارع العاصمة كراكاس التي يسكنها أكثر من ستة ملايين نسمة، السؤال حول كم ينفق لملء خزان دراجته النارية بعشرة لترات من البنزين.

وفي النهاية، وبالرغم من ذلك، يضع يده في عمق جيب بنطلونه ويبتسم وهو يخرج عملة معدنية صغيرة. إنه بوليفار واحد (ما يعادل ٢٣ سنتا امريكيا طبقا لسعر الصرف الرسمي). ولكن معظم المواطنين يغيرون أموالهم في السوق السوداء، مما يعني أن ثمن لتر واحد من البنزين (أوكتان ٩٥) يصل ثمنه إلى شيء مثير للضحك وهو سنت أمريكي واحد.

ويباع لتر المياه في المحال التجارية بثماني بوليفارات (١,٨٦ دولار)، وهو ما يكفي لملء خزان يسع ٨٠ لترا من البترول. وفي الواقع يمكن للفرد أن يملأ خزانا ثلاث مرات بثمن علبة سكائر (٣٠ بوليفارا أو حوالي ٧ دولارات). ولا ترغب الحكومة اليسارية لفنزويلا برئاسة الرئيس هوغو تشافيز في المساس بأسعار البترول: حيث تعتقد أن أسعار البترول الرخيصة تصب في صالح الشعب الفنزويلي. إلا أن هذا الأمر يتم بتكلفة عالية حيث أن دعم البترول يغطي أكثر من ٩٠ من التكلفة الحقيقية للبترول. ويدفع المستهلك فقط جزءا بسيطا من سعره. وللقيام بذلك تدفع الشركة الوطنية للبترول ١,٥ مليار دولار سنويا، طبقا لإحصائيات رسمية، الا ان إجمالي الدعم طبقا لتقديرات مختلفة أعلى بكثير من ذلك الرقم ويصل إلى سبعة مليارات دولا سنويا.

السعودية

أكبر منتج للمياه المحلاة في العالم

أكد محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالسعودية الدكتور عبد الرحمن بن محمد آل إبراهيم أن المؤسسة أنهت الاستعدادات وإجراء الاختبارات لقياس جاهزية محطات الشعيبة والإنتاج بأقصى ما تستطيعه بما تتمتع به من كوادر مهنية، حيث ستوفر أكثر من ١.٦مليون متر مكعب من المياه المحلاة يومياً.

وقال خلال مؤتمر صحافي عقده بعد الزيارة التفقدية لمحطة الشعيبة: "فوجئت بمبادرات كبيرة من منسوبي المؤسسة في أول يوم عمل لي داخل المؤسسة، ووجدت إستراتيجية جاهزة لسبع غايات سنعمل على تنفيذها، وهي: تلبية الحاجة من الماء والكهرباء بالجودة والكمية المطلوبة والتنمية المالية للمؤسسة والتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني لإيجاد مصانع مساندة لعمل محطات التحلية وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة ورفع الكفاءة والتشغيل وتنمية السلامة والمحافظة على البيئة".

وأوضح محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه في تصريحاته التي نشرتها صحيفة "الرياض" أن المواطن يدفع ١٪ من التكلفة الحقيقية لإنتاج المياه، مضيفاً أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة الإنتاج وحجم المحطة فكلما كبرت المحطة قلت التكلفة، حيث تصل تكلفة الإنتاج في المحطات الصغيرة ٢٥ ريالا للمتر المكعب، مشيرا إلى أن تكلفة الإنتاج بالطاقة الشمسية مقاربة للإنتاج بالطرق التقليدية في المحطات الصغيرة.

إسبانيا

الأزمة الاقتصادية تقرّبها من المغرب

يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي تهز اسبانيا وتتسلل تدريجيا إلى الاقتصاد المغربي، صارت تلعب لصالح تعزيز العلاقات بين المملكتين الجارتين، اللتين تبديان استعدادا أكبر للتعاون وتجاوز الخلافات الدبلوماسية بينهما.

ويلتقي كل من رئيسي حكومتي البلدين عبد الاله ابن كيران وماريانو راخوي في الرباط للمشاركة في اللقاء العاشر للجنة العليا المشتركة بين البلدين، ويتزامن موعد هذا اللقاء مع الذكرى العشرين للتوقيع على معاهدة "حسن الجوار" بين البلدين، وهي مناسبة من المنتظر معها توقيع العديد من الاتفاقيات. وكان اخر اجتماع للجنة العليا المشتركة عقد في عام ٢٠٠٨.

وتجمع البلدين علاقات متقدمة، فإسبانيا تحتضن ثاني أكبر جالية مغربية في الخارج (حوالي مليون مهاجر) بعد فرنسا، كما ان اسبانيا انتقلت في كانون الثاني من مرتبة ثاني أكبر شريك تجاري الى اول شريك للمغرب متقدمة على فرنسا الشريك التقليدي.

إضافة الى ذلك هناك حوالي ٢٠ الف شركة اسبانية متوسطة وصغيرة تصدر منتجاتها وخدماتها إلى المغرب.

وظل صفو العلاقات بين البلدين معكرا طيلة العقد الماضي بسبب الخلافات القائمة حول المدينتين الأسبانيتين سبتة ومليلية اللتين يعتبرهما المغرب مستعمرتين.